Cahiers du CREAD n°53, 3ème trimestre 2000, pages 23-36 (arabe).

حسين عبد اللاوي*

جمعيات المهاجرين الجزائريين في فرنسا من التنظيم الوقائي إلى الإستراتيجية الجماعوية

1- مقدمة

تشكل سنه 1981 بداية مرحلة تحول نوعى في شكل إقامة الجزائريين في فرنسا في إتجاه جعل التنظيم الجمعوي كأداة رئيسية لتسيير مسائل الهويات الجماعية و المشاركة في الحياة العمومية، ففي هذه السنة، و على إثر تولى الإشتراكيين مقاليد السلطة بعد فوزهم في الإنتخابات التشريعية و الرئاسية، صدر قانون جديد يعرف بقانون 9 أكتوبر 1981 لتنظيم الممارسات الجمعوية في فرنسا على نحو يضمن المساواة بين الفرنسيين والمهاجرين في إنشاء الجمعيات و الإنضمام إليها و تولي مناصب المسؤولية فيها، و هذا بإلغاء مرسوم 12 افريل 1939 الذي كان يشترط أن يكون أحد المؤسسين لها من جنسيه فرنسية[1].

إلا أن تزامن صدور هذا القانون مع فوز الإشتراكيين في الإنتخابات لا يعني أن هذا التحول في سياسة تسيير الهجرة في فرنسا هو نتيجة لإرادة سياسية قصدية لحزب يساري إصلاحي، بل انه يشكل في الواقع عملية تقنين للوضعية الحالية لتطور إقامة المهاجرين، أي تحولهم من أجانب مقيمين بصفة مؤقتة و لو كان ذلك لفترة طويلة إلى مواطنين دائمين، وهذا في ظروف تغير النموذج الجمهوري الفرنسي في اتجاه إقامة مؤسسات مدنية وسلطة بين الدولة و المواطنين و تلاشي علاقات المهاجرين مع بلدانهم و ثقافاتهم الأصلية.

و في هذا السياق يتعين قراءة تطور التنظيم الجمعوي للمهاجرين الجزائريين في فرنسا ليس فقط كوضعية ناتجة عن رفع جملة من القيود القانونية و السياسية من طرف السلطات الفرنسية وكذلك الجزائرية، بل كسيرورة إندماجهم في النسق الإجتماعي الفرنسي أي كسيرورة تحولهم إلى فاعلين في هذا النسق.

و يدور التساؤل الرئيسي المطروح إزاء هذه السيرورة حول معرفة نوعية نمط هذا الإندماج، فهل بروز التنظيم الجمعوي يعبر عن سيرورة جعل مواطنة الجزائريين في فرنسا تنتج ظاهرة Ethnecisation بالمفهوم الأنتروبوسوسيولوجي أي كعملية إندماج بالإعتماد على الخصائص الثقافية الأصلية في شكل متجدد، أم ظاهرة جماعوية Communautarisation بالمفهوم السوسيو أنتروبولوجي، أي تشكل علاقات و جماعات بوجود مصالح مشتركة أولا و القدرة على تكييف خصائص الثقافة الأصلية ثانيا.

للاجابة عن هذا التساؤل يتعين القيام بالتحليل على مستويين، الأول عمودي يتعلق بمعرفة نوعية نمط العلاقات التي هي الآن بصدد التكون في فرنسا على ضوء تحول النموذج الجمهوري الفرنسي في تسييره للمجتمع المدني بصوره عامة و انعكاسات تحول المهاجرين إلى فاعلين هيكليين في المجتمع الفرنسي على النسيج الإجتماعي، أي التساؤل حول معرفة هل هذه السيرورة بشقيها تنتج ظاهرة عرقوية المجتمع racialisation أم شيوع التنظيم الجماعوي communautarisation.

أما المستوى الثاني فهو أفقي يخص الخصوصيات الثقافية و الإجتماعية والتاريخية لظاهرة مواطنة الجزائريين في فرنسا في سياق الإعتماد على التنظيم الجمعوي ودوره في تحديد شكل هذه المواطنة.

2 - المتغيرات المهيكلة لتطور التنظيم الجمعوي في أوساط المهاجرين الجزائريين في فرنسا

إن بروز الظاهرة الجمعوية كخاصية هيكلية في أي مجتمع لهو مؤشر لتحول نظامه السياسي في علاقاته بالمؤسسات الإجتماعية و بالأفراد، و لتحول أشكال التعبير عن الهويات و القيام بالأفعال الجماعية. و تكتسي هذه الظاهرة دلالة مجتمعية خاصة في المجتمعات التي تتكون أو تقيم بها جاليات من ثقافات مختلفة و هذا لأن انتشار التنظيم الجمعوي فيها يعلن أن نمط هيكلة العلاقات الإجتماعية يتجه إلى أن يكون مبنيا على تنوع العرق أو الجنس أو الثقافة.

و في هذا السياق تتميز وضعية فرنسا عن بقية البلدان المستقبلة للمهاجرين بكون نمو التنظيم الجمعوي في أوساط الجاليات المقيمة بها، و رغم كونه يندرج في سياق تحول علاقات الدولة بالمجتمع المدني، يطرح إشكاليات خاصة بالبعد التاريخي و الفلسفي والخلقي لمختلف هذه الجاليات في المخيلة الجماعية للمجتمع الفرنسي. ولهذا يتعين تناول خصوصيات نمو التنظيم الجمعوي في أوساط المهاجرين الجزائريين وخاصة فيما يتعلق بأنواع و أشكال الجمعيات و وظائفها و أهدافها كانتاج لتلاقي ثلاثة ديناميكيات :

1. بروز الجمعيات كتنظيم للمجتمع المدني في فرنسا.

2. ظهور إستراتيجية المواطنة و الإقامة لدى المهاجرين الجزائريين.

3. وأخيرا تحول سياسة تعبئة الجالية الجزائرية من طرف السلطات الجزائرية نفسها.

2 -1 - تطور نموذج التنظيم الجمعوي الفرنسي

يعتبر النموذج الجمهوري الفرنسي من النماذج القليلة التي تأخرت في الإعتماد على الجمعيات كشكل لتنظيم المجتمع المدني و إقامة علاقات الدولة بالمواطنين. فالنموذج الفرنسي معروف بعدائه لعودة أشكال التنظيمات المكونة من الوسطاء بين الدولة والمواطن، و بين الأمة و الأفراد و هذا لأن "... الجمهورية قد تأسست برفض كل التنظيمات الوسيطة (النبلاء، الكنيسة، التجمعات الحرفية و النقابات) و اعتبرت العلاقات بين الأمة و المواطن علاقة مباشرة أي مع الأفراد المتخلصين من كل انتماءاتهم الخاصة سواء كانت دينية، عرقية، عائلية، مهنية أو تطرفية[2]". و قد تطلب تغيير هذه الفلسفة وقتا طويلا وبطيئا حيث أن التحول الفعلي في اتجاه إعطاء أهمية لدور الجمعيات لم يبدأ إلا مع مطلع بداية السبعينات إذ أن صدور قانون

1884 الذي يعترف بالنقابات و قانون 1901 الخاص بالجمعيات ذات الطابع غير التجاري أو النفعي لم يحدث تغييرات في علاقات النموذج الجمهوري بالأفراد، و كان لزاما انتظار سنة 1971 لملاحظة المؤشرات الأولى لتحول هذه العلاقات، و هذا بالاهتمام المتزايد في توظيف الجمعيات من طرف الدولة في خطاب وممارسات السلطات الفرنسية. ففي هذه السنة تبنت هذه السلطات تقريرين أنجزهما نائبان في البرلمان الفرنسي و هما **"أوليفي قيشار"** "GUICHARD" **" وجون دلمون"** " DELMON " و اللذان يقترحان ضرورة اللجوء إلى إشراك المواطنين في تسيير الحياة العمومية بتشجيع تنظيمهم في جمعيات مدنية[3]. و كان الهدف المرتقب هو توظيف الجمعيات لتدارك تضاءل فعالية وظيفة الحماية الإجتماعية التي كانت تقوم بها الدولة، وهذا بتنشيط النسيج الإجتماعي الممزق و بنشر آليات جديدة للمساهمة السياسية.

و إذا كانت سياسة المدينة التي إنتهجتها السلطات الفرنسية كمشروع لتحقيق هذه الأهداف قد سمحت بنمو شبكة جمعوية معتبرة فإنها في ذات الوقت قد كشفت أن الاعتماد على الدولة كمنشط رئيسي للحياة الاجتماعية في الأحياء لم يحقق أهداف التعبئة المنشودة كأداة للمساهمة في حل المشاكل المطروحة, و أن تعبئة المواطنين و إشراكهم في تسيير الحياة العمومية تكون أكثر فعالية عندما تعتمد على التنظيم الذاتي في شكل جمعيات[4]. و لذلك لم يشهد التنظيم الجمعوى تعزيزا و انتشارا فقط بل طرأت عليه عدة تغيرات تنظيمية ووظائفية لعل أهمها تلك المتعلقة بالانتقال من الجمعيات ذات الطابع الفيدرالي التي تتميز بالكثافة الاجتماعية و التعبئة الجماهيرية [5] إلى الجمعيات المحدودة زمانيا و مكانيا والتي تكون أهدافها تحقيق مشاريع اجتماعية محدودة حول مصالح مشتركة بين مجموعة أو مجموعات من الأفراد.

و واضح من خلال هذه الإشارة السريعة إلى ظاهرة تحول النموذج الذي الجمهوري الفرنسي أن تطور التنظيم الجمعوي الذي أفرزه لم يؤد إلى إعادة هيكلة المجتمع الفرنسي بل إلى جعل الجمعيات تصبح أقرب من جعل إقامة العلاقات الإجتماعية تتحقق على أساس الاشتراك في تصور الانية و الحياة اليومية المحلية و أبعد من إنتاج أداة جديدة للمشاركة في الحياة السياسية و العمومية الوطنية.

و يشكل هذا التطور في الممارسة الجمعوية إطارا اجتماعيا لتوظيف المهاجرين لقانون 1981 لجعل إقامتهم معطى اجتماعيا مبينا و ليس كوضعية مفروضة عليهم في إطار تسيير الهجرة من طرف سلطات بلد الإقامة و سلطات البلد الأصلي.

2- 2 - المشاركة في الحياة العمومية كأداة للتعبير عن الهوية و مطلب المواطنة

و ما يلفت الانتباه انه في الوقت الذي ظهرت فيه الجمعيات كأداة رئيسية في المجتمع المدني الفرنسي حظيت بعناية السلطات العمومية الفرنسية فان بروز التنظيم الجمعوي كشكل رئيسي للتعبير عن الهويات الجماعية في أوساط المهاجرين في فرنسا لم يكن انشغالا أساسيا للسلطات الفرنسية بل إنه يعتبر ظاهرة أفرزتها سيرورة الإقامة النهائية للمهاجرين في سياق البحث عن التوفيق بين اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي كفاعلين و الاعتراف ليس فقط بحقهم في الاختلاف[6]، Droit à la différence، في النسيج الاجتماعي لمجتمع الاقامة وإنما كذلك في حقهم التداخل و الاختلاط [7] Droit à l'interference.

و هكذا أصبح التنظيم الجماعي للمهاجرين يتحدد و يتم إعادة إنتاجه في شكل التنظيم

الجمعوى لكون هذا الأخير إحدى مؤسسات الانجاز الاجتماعية في المهجر بعد

تضاءل كثافة الصلة بالثقافات الأصلية و تحول المهجر إلى وسط إجتماعي أصلي[8] أي بعد تحول المهاجرين إلى فاعلين جماعيين بالتأقلم، من خلال تاريخ الهجرة، من فئة اجتماعية إلى جماعة اجتماعية ثم إلى فاعل إجتماعي[9].

الإشكالية التي تطرحها هذه السيرورة تتجاوز الطرح العقائدي المتداول لحد الآن والذي يتناول إقامة المهاجرين في فرنسا من منظور الاندماج باعتباره مرحلة حاسمة في الحصول على المواطنة بالذوبان الثقافي و الاجتماعي، لتشمل إشكالية متجددة تتمثل في تصور جديد للمواطنة باعتبارها عملية مستمرة و متغيرة و متجددة تتحقق بواسطة إنتاج وإعادة إنتاج الهويات بالمشاركة في الحياة العمومية المحلية و الوطنية [10]؛ و يتطلب ذلك إعتماد صيغ تنظيمية للتعبير عن الهويات الجماعية تتوفر فيها المرونة و الإستقلالية عن السلطة المركزية لبلدان الإقامة و البلدان الأصلية و كذلك فردانية المشاركة[11] و يتحقق نلك في تجديد التنظيم الجمعوي.

و قد أدى هذا التجديد لاشكالية الإندماج التي أصبحت الهجرة في إطارها سيرورة الإقامة الدائمة في إتجاه المواطنة الى اعادة النظر في عدد من المفاهيم والإشكاليات ليس على المستوى المعرفي المحض و إنما على المستوى الأمبريقى أي باعتبارها أدوات للتقرب من الواقع وفهمه. و في هذا السياق لم يعد مفهوم الهوية يشير إلى تصور لتوظيف نسق ثقافي قائم على إقامة علاقات الجوار و التعامل مع الموضوعات المادية و الفكرية, بل إلى التعبير عن الكيفية المتجددة يوميا لإنتاج هذا التصور بفعل تداخل عدة انتماءات و مرجعيات، و هذا ما يفرض اعتماد صيغ تنظيمية متنوعة و متجددة[12] و هذا ما أدى إلى إعادة النظر في مسألة تحديد ما يسمى بحدود الهويات أي مرجعيات و مجال الأفعال الاجتماعية[13].

إعادة النظر في مفهوم الهوية حدث في نفس الوقت الذي ظهرت فيه الحاجة إلى تجديد التصورات الخاصة بجملة من المفاهيم الأخرى مثل العرق Race، الأجناس Ethnie والجماعة Communauté و المستعملة سواء من طرف الجامعيين أو المسؤولين و الفاعلين الإجتماعيين المشتغلين في حقل الهجرة لتتناول بروز التنظيم الذاتي لدى الجاليات المقيمة في فرنسا. وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى المحاولات المبذولة من طرف عدد من المفكرين و الفاعلين الاجتماعيين لتطهير عدد من المصطلحات المنتجة لمواقف و تصورات قيمية. و هكذا فإن مصطلح التمييز Descrimination أصبح يقوم بوظيفة ايجابية لأنه يسمح باتخاذ إجراءات خاصة لصالح الفئات المعنية و هذا ما يعبر عنه بالتمييز الإيجابي Descrimination positive، كما أن عملية جعل التمييز يتم على أساس علاقات عرقية des rapports racialisation sociaux يمكن أن تتشكل مرحلة إيجابية لنكون فاعلين إجتماعيين حاملين لثقافات متنوعة أطلق عليه الباحث الفرنسي **"ميشال فيوفيوركا"** اسم الفاعلين العرقيين Acteurs ethniques[14]، و هو ما يشكل ظرفا مناسبا لتكون استقلالية جماعية[15].

و لعل أهم العوامل التي ساهمت في تكون هؤلاء الفاعلين و تشكل مجال للاستقلالية الجماعية النتائج التي أفرزتها سياسة تسيير المجالات العمومية و المتمثلة في ظاهرة جنساوية الأحياء Ethnicisation des quartiers التي تشير في آن واحد إلى حالتين الأولى تتعلق بتجمع مختلف الجاليات و الأجناس في أحياء معينة و الثانية تخص بروز اتجاه إلى المشاركة في معالجة مشاكل الأحياء كأداة للمطالبة بحق المواطنة[16].

2- 3 - تطور سياسة تعبئة المهاجرين من طرف سلطات البلدان الأصلية

وإزاء هذا التطور لاتجاه إستقرار المهاجرين في بلدان الأصلية و اعتمادهم على الاستقلالية في تنظيمهم الجماعي وجدت سلطات البلدان الأصلية نفسها مضطرة لتغيير سياسة تعبئة جاليتها و يتميز هذا التحول بالانتقال من نظام المراقبة و التنظيم الأحادي إلى قبول الاستقلالية و التعددية في التعبير عن الهويات و الانتماءات. و ظهر إتجاه إلى إستبدال الاعتماد على المحافظة على الانتماء إلى الثقافة الأصلية بالاتجاه إلى تكوين جماعات ضاغطة في بلدان الإقامة.

و ما زاد في إحداث هذا التطور لسياسة تعبئة المهاجرين قيام سلطات بلدانهم الأصلية بإصلاحات سياسية برز من خلالها إعتماد المجتمع المدني على التنظيم الجمعوى التعددي الذي أمتد إلى بلدان المهجر، كما هو الشأن بالنسبة لحالة الجزائر التي شهد نظام تعبئتها لجاليتها العمل بالتعددية و الاستقلالية بعد إصدار قانون الجمعيات سنة 1989 وتعديله فيما بعد.

في سياق تلاقي هذه العوامل برزت جمعيات المهاجرين الجزائريين كتنظيم جماعي لتسيير الاقامة في المهجر و ممارسة حق المواطنة. إلا أن ما يميزها عن بقية جمعيات الجاليات الأخرى هو كون تطورها يحمل في طياته آثار و إنعكاسات التحولات التي شهدتها العلاقات الجزائرية - الفرنسية بدءا بمسألة الحصول على الاستقلال الوطني إلى توظيف مصير المهاجرين الجزائريين في التفاوض حول نوعية هذه العلاقات.

- 3ميلاد التنظيم الجمعوي في أوساط المهاجرين الجزائريين في فرنسا: من الشبكات النظامية إلى الجمعيات الفيدرالية

إذا عرفنا التنظيم الجمعوي من منظور سوسيو انتروبولوجي أي كشكل للتعبير عن نظام العلاقات التي تتفق حولها مجموعة من الأفراد لتسيير حياتهم اليومية معتمدين في ذلك على الإنتماء إلى نسق قرابي أو مجتمع محلى و على القيم و القواعد النضامية فإنه يمكن القول أن هذا التنظيم موجود في أوساط المهاجرين في فرنسا منذ بداية ظاهرة الهجرة إلى هذا البلد، أي مع بداية القرن العشرين.

الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بينت أن تحقيق مشاريع الهجرة و الاقامة في المهجر كان يقوم على توظيف شبكات التضامن بين المهاجرين من نفس القرية أو الجهة[17] و كان لوجود هذه الشبكات دورها في تحقيق أهداف الهجرة و هو الحصول على الموارد الضرورية للمحافظة على المجتمع الريفي وحماية اليد العاملة التي كانت تقوم في نفس الوقت بجلب هذه الموارد و القيام بالأعمال الفلاحية، من الإندماج في المهجر.

وواضح أن هذا التنظيم الجمعوي في شكله التضامني و غير الرسمي كان يقوم بوظيفة التعبئة الإجتماعية و شكل بذلك أرضية سمحت بتحقيق غاية أخرى ظهرت مع بداية العشرينات عند بروز مشروع المطالبة بالمساواة بين الجزائريين و الفرنسيين و بالإستقلال الوطني، و هي التعبئة السياسية للمهاجرين.

و في سياق هذا التحول من الشبكات التضامنية إلى التشكيلات الجمعوية ذات الطابع السياسي ظهرت عدة تنظيمات جمعوية طغى على بعضها المواقف الراديكالية مثل نجم شمل إفريقيا و حزب الشعب الجزائري، و فيديرالية فرنسا و الإتحاد العام للطلبة

المسلمين الجزائريين و على بعضها الآخر الموافق الإصلاحية مثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كانت لها تمثيلات بالمهجر تعمل في حقل التعليم و الإرشاد.

و بعد الحصول على الإستقلال الوطني لم تتحرر الممارسات الجمعوية في أوساط المهاجرين الجزائريين كلية عن تأثير التعبئة السياسية التي أصبحت موجهة لتحقيق هدف التأطير السياسي و الإداري الذي كانت تقوم به التنظيمات التابعة للسلطات الجزائرية مثل ودادية الجزائريين بأوروبا و جمعيات أخرى ذات طابع سياسي و ثقافي لتعبئة جماعات من هؤلاء المهاجرين لإنجاز مشاريع سياسية بديلة في شكل ممارسات سياسية أو تحت غطاء جمعيات ثقافية و دينية تحظى بدعم من طرف السلطات الفرنسية و من طرف جهات أجنبية أخرى.

و بصرف النظر عن الأطر التي كانت مختلف الجمعيات تعمل في إطارها لتحقيق أهداف التعبئة السياسية فإنها تشترك كلها في خصائص تنظيمية هي أقرب من نموذج الجمعيات الفيدرالية. فمن حيث الأسس التنظيمية تتميز جمعيات المهاجرين الجزائريين باعتماد التنظيم القائم على إقامة مستويات وسيطة بين المناضل في القاعدة و القيادة المسيرة على المستوى الوطني و هذا يهدف جعل الجمعية تقوم على الرابطة الوطنية أو الجهوية و ليس على الانتماء العشائري أو القبلي أو العائلي أو المهني المحلي و كذلك للتمكن من تعبئة أكبر عدد من المناضلين و المتعاطفين.

و تبدو هذه الخاصية التنظيمية الأساسية للنموذج الفيدرالي واضحة في التنظيم الإداري لودادية الجزائريين بأوروبا و و بشكل أقل مطابقة له في الجمعيات الأخرى ذات الطابع السياسي و الثقافي التي لم تنل كلها الإعتماد الرسمي للسلطات الفرنسية أو موافقة السلطات الجزائرية. و يتجلى الطابع الفدرالي لتنظيم الودادية في كونها كانت تجمع بين السلطة المركزية التي تجسدها رئيس الودادية و متطلبات تعبئة المهاجرين الجزائريين الذي اقتضى إقامة هياكل إدارية تنازلية شملت المندوبيات الجهوية و الفروع المحلية و التنظيمات الفئوية مثل الشبيبة و النساء.

أما فيما يتعلق بالشرعية الاجتماعية و الفعالية في العمل فإن جمعيات المهاجرين الجزائريين القائمة على النموذج الفيدرالي تتميز بقوة و كثافة الاجتماعية و تـأكيد الإنتماء إلى المجتمع الأصلي. و تبدو هذه الاجتماعية في جملة من الممارسات المتعلقة بالجمع بين تعيين مندوبين من طرف سلطات البلد الأصلي و انتخاب ممثلين من المهجر و بتوسيع حقول الممارسة اليومية و الموسمية لتشمل في آن واحد الآني الخاص بالإقامة في المهجر مثل مسائل الإقامة و الثقافة و التمدرس و الدائم المتعلق بالمجتمع الأصلي مثل تجديد الصلة به اجتماعيا و سياسيا، كما تبدو هذه الاجتماعية في اتباع مراسيم دورية لاعادة إنتاج الرابطة العضوية و هذا بتنظيم حفلات و ندوات و إجتماعات محلية و جهوية ووطنية بمناسبة الإحتفالات الوطنية و المناسبات الخاصة بنشاط الجمعية لإعلان عدد المنخرطين وتجديد العضوية و تكريم المناضلين و تنصيب المسؤولين. و تبدو قوة الاجتماعية أخيرا في تنظيم دورات تكوينية داخلية و جعل الحصول على نتائج ايجابية فيها معيارا للترقية والتعيين في سلم الجمعية و في مستقبل المسار السياسي والمهني بعد العودة إلى الوطن.

1-3- الميلاد الثاني للتنظيم الجمعوي للمهاجرين الجزائريين في فرنسا: الإتجاه إلى الجمعيات الجماعوية

و بدون شك فإن إستمرار التنظيم الفيدرالي للممارسة الجمعوية في أوساط المهاجرين كان مرتبطا بوجود إرادة سياسية في البلد الأصلي لتأطير المواطنين المقيمين في الخارج و بكون المهجر حقلا لتطوير الممارسات الموجهة لتقديم البدائل السياسية والاجتماعية لمشروع السلطات الحاكمة في الجزائر و باعتبار السلطات الفرنسية هذه الممارسات أداه لتسيير الهجرة في سياق مشروع العودة إلى البلد الأصلي؛ إلا أن تغير هذه الظروف مع بداية الثمانينات و هذا بحدوث تحولات سياسية و تسييرية للهجرة في فرنسا والجزائر مثل فشل مشروع العودة المنظمة للمهاجرين، و تطبيق سياسة جديدة لإقامة الجاليات الأجنبية في فرنسا في إطار سياسة المدينة، و ظهور التعددية السياسية في الجزائر قد أعطى لسيرورة اندماج المهاجرين الجزائريين بعدا جديدا و هذا بجعل هذه السيرورة تتجاوز الميادين المعروفة : الإنتاج، اللغة، احترام القوانين والتقاليد لتشمل المشاركة في الحياة العمومية باتباع أشكال متنوعة من التنظيم، أي أن الاندماج لم يعد يعنى الذوبان في نمط معين و هو النموذج الجمهوري أو المحافظة على النموذج الأصلي برمته بل يتضمن الحق في المشاركة في إعادة إنتاج الإقامة اليومية اعتمادا على تعددية ا لمرجعيات[18].

و لكون هذا الانتقال النوعي مرحلة حاسمة في سيرورة الاندماج فإن الأشكال التنظيمية التي افرزها للتعبير على الهويات قد تميزت بكونها تعبيرا عن رد فعل يميل إلى الجمع بين العدوانية و الانطواء على النفس من جهة و الانتماء إلى تنظيمات مهتمة بانشغالات أنية من جهة أخرى، و هذا ما يؤدى إلى تقلص قوة و مجال الجمعيات ذات الطابع الفيدرالي أو الوطني و إلى بروز نوع جديد من التنظيم الجمعوي مر في مرحلة أولى بالمطالبة العنيفة بالاعتراف بحق الاختلاف ثم تحول في مرحلة ثانية إلى تبنى استراتيجية المشاركة في الحياة العمومية.

و في سياق هذا التحول ظهر في أوساط المهاجرين الجزائريين نسيج جمعوي كثيف يتكون من التنظيمات بعضها ظهر كامتداد للجمعيات الفيدرالية و بعضها الآخر كمشاريع جديدة لا تربطها صلة بهذه الجمعيات بل كإفرازات لتحول الحقل الجمعوي الفرنسي في إطار تجديد علاقات السلطات العمومية مع المجتمع المدني. من بين جمعيات النوع الأول يمكن ذكر الجمعيات ذات الطابع الديني و الاجتماعي و المهني و من النوع الثاني جمعيات الجيل الثاني من المهاجرين المعروفة بجمعيات البور Beurs و كذلك الجمعيات التي تسعى إلى إشراك أبناء المهاجرين في الحياة السياسية مثل جمعية فرانس بلوس France Plus.

يتميز هذا التنظيم الجمعوي الجديد بالتخلي عن التجمع في إطار النظام الفيدرالي الموجه لتحقيق أغراض التعبئة السياسية، وكذلك بالتحرر من المراقبة المزدوجة لسلطات البلد الأصلي و سلطات البلد الحالي. كما تتميز هذه الجمعيات باعتماد النظام الأفقي المرن القائم على بساطة الهياكل الإدارية و هذا لكون هذا التنظيم أكثر ملائمة مع المهام الظرفية والمحلية المراد تحقيقها.

أما فيما يخص نوع الاجتماعية فإن هذه الجمعيات تتميز بالاتجاه إلى تعبئة الروابط الجماعوية المتشكلة في إطار مجالات الإقامة و النشاط اليومي. و يمكن تلخيص هذه الخصائص كما يلي :

1. التوجه البراغماتي للحصول على نتائج محلية محدودة و سريعة المفعول.

2. ضعف إحترام القواعد و القوانين الشكلية و البروتوكولية.

3. الاعتماد على الجماعات الصغيرة و ليس على التعبئة الجماهيرية.

4. تفضيل التعبير عن مصالح الجماعة بدل البحث عن الشرعية التاريخية.

5. قيام الممارسة الجمعوية على رفض الصورة و المكانة المحددة تبعا لأنماط مسبقة قائمة على تصور معين للاندماج.

كل هذه الخصائص التي تدفع إلى اعتبار ظهور هذه الجمعيات بمثابة ميلاد جديد للتنظيم الجمعوي للمهاجرين الجزائريين ليست خصائص تنظيمية و قانونية محضة بل هي تعبير لممارسات حقلية أبرزتها الدراسات الحقلية التي قام بها عدد من الباحثين الفرنسيين والباحثين المهاجرين العاملين فى حقل الهجرة، فأبحاث " **ريمون رولو**" "Raymond Rolland " في مدينة **شامبيري** Chambery تبين كيف أن ظهور جمعيات جديدة في أوساط المهاجرين هو تعبير عن تحول في أشكال التعبير عن الهويات الجماعية بتجاوز الخصوصيات العرقية التي كانت تحدد مجالات الإقامة والمشاركة في الحياة العمومية. إذ يقول متحدثا عن مواقف المهاجرين المنشطين للجمعيات الجديدة ويقصد بها شباب الجيلين الثاني و الثالث ما يلي :

"C'est en refusant le double (stagmatisation)et de la condition de leur espace et de l'espace géographique de la Zup, que leur activités prennent sens comme si , aux individus anonymes d'un collectif militant à forte identité, s'était en quelque sorte substituée une société anonyme caractérisée par des engagements très particulières" [19]

وما يريد أن يقوله **"ريمون رولو"** هو أن التنظيم الجمعوي في أوساط المهاجرين الجزائريين بشكل خاص وأعضاء الجاليات الأخرى بشكل عام لم يعد موجها لإعادة إنتاج الشكل المهيمن للتعبير عن الهويات والمنتج سواء من طرف سلطات بلد الإقامة أو سلطات البلد الأصلي بل أصبح يقوم بوظيفة استراتيجية تتمثل في جعل إبرام التعاقدات الظرفية الملموسة والتعاون والتحالف في إطار مجالات الحياة اليومية أدوات للاعتراف بالمساهمة الجماعية؛ وهذا ما بينته الأبحاث التي أجراها **"عبد القادر بلبحري"** في منطقة سانت إتيان SAINT ETIENNE وخاصة فيما يتعلق بظاهرة تحرير الممارسة الجمعوية من الآليات الإيديولوجية و العمل الجماعي المبني مسبقا و هو ما أطلق عليها بالاجتماعية المتحررة Sociabilité affranchie [20] أي أن القوة الاندماجية لهذه الجمعيات لم تعد تتمثل في الإيمان بمرجعيات ثقافية كلية و إنما بالاتفاق على شكل تنظيم الممارسة اليومية أي اعتماد شكل الممارسة الجمعوية يرتبط إنجازه بمعرفة الأسباب و القوانين والأهداف عمليا، هذا ما أدى إلى نقل إطار هذه الممارسة من الشبكات الجماعية القائمة على التضامن والانتماء إلى مرجعيات معينة إلى شبكات الأفراد المتحررين من مرجعيات جاهزة و المقتنعين بجدوى العمل الجماعي لتحقيق أهداف ملموسة[21].

يتبين إذن أن الجمعيات الجديدة للمهاجرين الجزائريين أصبحت أداة للمطالبة والعمل اليومي ليس باحترام الهويات كشرط للاندماج بل باعتبار أشكال المشاركة في الحياة اليومية كحق للمواطنة وبالتالي كوسيلة لاحترام هذه الهويات.

4 - محاولة لتصنيف جمعيات المهاجرين الجزائريين

و بدون شك فإن هذا التطور لجمعيات المهاجرين الجزائريين في ظروف الانتقال من المرجعيات الثقافية و العرقية و النظام الجماعي الفيدرالي إلى التعاقد و آليات التعبئة والممارسة اليومية يجعل من الصعب تقديم تصنيف لهذه الجمعيات و معرفة أعدادها لدرجة قد توحي أنها لا تتشكل شبكة لجمعيات ذات إنتماء مغاربي أو عربي أو شبكات دائمة ومتميزة[22]. كما أن هذا التطور لا يعنى أن الأشكال التنظيمية التي كانت مهيمنة في مرحلة ما قبل الثمانينات قد انقرضت تماما. و لذلك يتعين عند محاولة تصنيف هذه الجمعيات اقتراح الأشكال التنظيمية العاملة ليس على أساس إحصائي و إنما على أساس كون هذه الأشكال آداة للتعبئة تختلف بعضها عن البعض الآخر بنوعية المرجعية المعتمدة لتسيير الاجتماعية. و في هذا السياق نقترح التمييز بين الأنواع التالية :

4-1 - جمعيات المرجعية الواحدة

و هي تلك التي تتميز بهيمنة مرجعية ثقافية أو فلسفية محددة كإطار للتنظيم ولتحديد و تحقيق الغايات. و ضمنها يمكن أن ندرج الجمعيات النخبوية و المهنية و الجمعيات الإسلامية و جمعيات أبناء مختلف الحضور الجزائري في فرنسا. و من بين هذه الجمعيات عدد قليل من بقايا التنظيم الوطني أو الفيدرالي و عدد أكبر من الجمعيات التعاقدية. ويطلق بعض الباحثين على هذا النوع من الجمعيات اسم جمعيات ذات الطابع العرقي الواحد monoéthenique [23] لكون عملها و نفوذها موجهين لجنسية أو فئة دون سواهما.

4 - 2 - جمعيات المرجعيات المتعددة

و هي تلك التي يكون تنظيمها و نشاطها قائما في إطار تعايش و تعاون فاعلين حاملين لمسارات و مرجعيات ثقافية متنوعة و يجمعهم التعاقد حول إستراتيجية تنظيم الممارسة اليومية والظرفية في إطار انفتاح على التعددية الثقافية و العرقية، أي أن الإقامة في الأحياء العرقية والاشتراك في وضعية التميز الثقافي هي التي تشكل المرجعية الدافعة إلى التنظيم الجمعوي. و ضمن هذا النوع من الجمعيات تدرج جمعيات المهاجرين الجزائريين الموجهة لأعمال الجوار في الأحياء و النشاطات الثقافية و الرياضية مثل جمعيات البور[24] الحاملة لمشاريع المشاركة في الحياة السياسية و كذلك الجمعيات ذات الطابع العمومي التي تم إنشاؤها في إطار الخدمة الاجتماعية التي تقوم بها الدولة الفرنسية في اتجاه الأحياء و الفئات المحرومة و المهاجرين.

وواضح من خلال تعريف هذا التصنيف أن الجمعيات التي يمكن إدراجها ضمنه تتميز بكونها تشمل مختلف التشكيلات الجمعوية المتكونة من المهاجرين الجزائريين و الموجهة لخدمة الجالية الجزائرية. و يشمل ذلك عددا كبيرا من الجمعيات مثل تلك التي تم إنشاؤها لتسيير الإقامة في المهجر في سياق المحافظة على قيم ثقافية معينة مثل الإسلام، الثقافة الأصيلة و يشمل نفس التصنيف جمعيات أبناء المهاجرين الجزائريين من الأجيال الموالية والذين يسعون إلى تعبئة الجالية الجزائرية لتحقيق أهداف محدودة مثل الدفاع عن الحي، المشاركة في الحياة السياسية المحلية، النشاطات الثقافية.

5 - الممارسات الجمعوية للمهاجرين الجزائريين

إعتماد هذا التصنيف لجمعيات المهاجرين الجزائريين لا يمكن اعتباره نمطيا و لكنه يوفر إطارا لقياس الممارسات الجمعوية للجالية الجزائرية. و في هذا الإطار تؤكد الدراسة الواسعة التي أجراها المعهد الوطني (الفرنسي) للدارسات الديموغرافية INED و المعهد الوطني (الفرنسي) للاحصائيات و الدراسات الإقتصادية INSEE سنة 1992 حول السكان من أصل أجنبي و المقيمين في فرنسا[25] ما ذكرناه سابقا حول إتجاه تطور التنظيم الجمعوي للمهاجرين إلى نموذج الجمعيات التعاقدية و الموجهة لتسيير الحياة اليومية : في الفصل المخصص لموضوع الاجتماعية لدى هؤلاء السكان يبين التحقيق الميداني الذي اجري في إطار هذه الدراسة أن المهاجرين الجزائريين يفضلون الانتماء إلى الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي و الترفيهي و ينفرون من الجمعيات ذات الطابع الديني و العرقي و هذا يشمل بنفس القدر الذين ولدوا في الجزائر و كذلك الذين ولدوا في فرنسا. توزيع المنخرطين في الجمعيات يعطي حسب هذا التحقيق، الصورة الآتية : 9 **%** منهم ينشطون في الجمعيات الاجتماعية، 9 **%** في جمعيات الترفيه و3 **%** في الجمعيات العرقية [26]. و هذا ما يشكل إتجاه واضح إلى تفضيل الممارسة الجمعوية المحدودة في الزمان و المكان.

و يشكل هذا الاتجاه مؤشرا إلى نمو لدى المهاجرين الجزائريين في فرنسا و خاصة لدى فئات الشباب، ظاهرة الاجتماعية التي تقوم على الاختلاط بالأجناس الأخرى و على مرونة توظيف التقاليد و القيم الثقافية العائلية[27].

6 - **خلاصة**

ما يمكن استخلاصه من تحليل التنظيم الجمعوي للجزائريين في فرنسا في إطار تناول موجه أكثر لطرح التساؤلات و تحديد مقارنة حقلية، أن الظاهرة الجمعوية في المهجر قد أصبحت ممارسة اجتماعية للمشاركة في الحياة العمومية أي لممارسة المواطنة وليس للمطالبة بالاعتراف بالهوية. وإذا كانت هذه الممارسة تطرح عدة إشكاليات ورهانات فلأنها تقلص هامش فعالية ممارسات أخرى موجهة للمهاجرين مثل الممارسات الإسلاموية و العرقية المدعمة من خارج فرنسا و الأعمال اليمينية و التطرفية الهادفة إلى إبراز خطر تنوع الأجناس على الهوية الفرنسية. و بعبارة أخرى فإن الجزائريين من الجيلين الثاني و الثالث لا يشكلون جمعيات أو ينظمون إليها للمطالبة بحقوقهم في الإقامة الدائمة في فرنسا و إنما للتكفل بشؤونهم كحق منحتهم إياه المواطنة و كشكل للمساهمة في إعادة إنتاج هذه المواطنة. الأمر إذن لا يتعلق بالمطالبة بالاعتراف ثقافة أو عرق أو جنس بل بحرية المساهمة في تنظيم المواطنة و ذلك بممارسة حق الاستقلالية في التنظيم.

من خلال هذا التحليل الأولي لتطور الحقل الجمعوي في أوساط المهاجرين الجزائريين يتبين أن التطور الحالي لهذا التنظيم الجمعوي يدشن مرحلة جديدة تتميز بكون الجمعيات تساهم في تحديد نمط العلاقات الاجتماعية للمجتمع الفرنسي خارج الأنماط المعروفة مثل العرق، الأجناس أو الأقليات بل داخل نموذج التنظيمات الجماعوية أي تلك التي تبنى من طرف أفراد و جماعات على أساس الاشتراك في مصالح محددة ظرفيا و آنيا و في الاقتناع بالمساعي و الأفعال الضرورية لتحقيق هذه المصالح. أي أن هذه الجمعيات أصبحت أدوات لإعادة التشكيلة الاجتماعية على مستوى الرمزية بتغيير مكانة الأفراد من أصل ثقافي مميز في المخيلة الاجتماعية و كذلك على مستوى الفعالية في المشاركة في العمل الجماعي. و بذلك فإن التنظيم الجمعوي للمهاجرين الجزائريين في خاصيته الهيكلية المحلية التي يسعى إلى

اكتسابها لهو مقبل على تحقيق ما فشلت فيه عدة مشاريع مثل التعددية الثقافية multiculturalisme والازدواجية الثقافية biculturalisme وهي مشاريع ساهمت أكثر في تهميش المهاجرين في مجتمع الإقامة و في إبعادهم عن الثقافة الأصلية.

الهوامش

---

* أستاذ في قسم علم الاجتماع ، الجزائر

[1] DIAS Manuel, "Les immigrés et la participation collective et le rôle des associations", in Pour n°86, nov - dec 1982, p.103.

[2] ION Jacques, «Injonction, participation et engagement associatif », Hommes et Migrations, n°1217, Janvier - Février 1999, p. 81.

[3] Ibid .p.80.

[4] Ibid. p.81.

[5] Ibid. p.83.

[6] TRIPIER Maryse «Les associations, l'entreprise et la vie sociale», Hommes et Migrations, n°1195.

[7] ZERHAOUI Ahsene, «Enfants de maghrébins au carrefour des cultures» in autre, op cit, p. 95.

[8] KASTORYANO Riva, «L'Etat et les immigrés en France, Allemagne, Grande-Bretagne et Etats-Unis» revue européenne des migrations internationales, Vol 5, n°1 1989, p. 19.

[9] Bolzman Claudio et autres, «La deuxième génération d'immigré en Suisse : catégorie ou acteur social ?» revue européenne des migrations internationales, vol 3, n°1 et 2, 1987,p.17.

[10] TRIPIER Mayse, Op cit, p.89.

[11] LEVEAU Remy, «Immigrés Etats et sociétés», revue européenne des migrations internationales, vol 5, n°1, 1985.

[12] VERBUNT Gilles, «Culture, identité, intégration, communauté, concepts à revoir», Hommes et migrations, n °1180, 1994, p.08.

[13] KASTORYANO Riva, Op cit, p.9.

[14] WIEVIORIKA Michel, «Racisme , racialisation et ethnicisation en France», Hommes et migrations n°1996, p.37.

[15] Ibid, p.33.

[16] SISSAKO Aîcha, "Les associations de terrain et les politiques d'intégration en France, l'exemple d'une association de femmes africaines en grande banlieue Parisienne", in, Les politiques d'immigration au Canada et en France : analyse comparée et perspective de recherche, Paris publications du ministère de travail et de la solidarité,1999, p.441.

[17] لقد بينت الأبحاث التي قام بها عدد من الباحثين أن عملية نقل الشبكات التضامنية من المجتمع الريفي الجزائري إلى المهجر. نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر أبحاث عبد المالك الصياد حول الأعمار الثلاثة للهجرة و أبحاث بوقصة كمل حول شبكات تكون اقامة المهاجرين الجزائريين في فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية.

[18] VIELLARD - BARON Hervé, "Immigration, intégration et gestion urbaine : interrogation actuelle des chercheurs francais et perspectives nouvelles, in Les politiques d'immigration et d'intégration au Canada et en France : analyses comparées et perspectives de recherches, p.453.

[19] IDN Jacque, op. Cit, p.90.

[20] Ibid, p.52.

[21] Ibid, p.93.

[22] برهان غليون، "مستقبل الجاليات العربية في أوروبا"، المستقبل العربي، رقم209, ص64.

[23] SISSAKO Aïcha, op cit, p.441.

[24] Ibid, p.433.

[25] TRIBALAT Michel (Sous la direction de) de l'immigration à l'assimilation, Paris la Découverte/ INED, 1996, P.302.

[26] Ibid, p.221.

[27]Ibid, p.252.